

أثر رؤية ٢٠٣٠ على تطوير التشريعات الرقمية في المملكة العربية السعودية

إعداد

عبدالعزیز بن بندر صالح السبعان

العام الجامعي

٢٠٢٤م

المحتوى

١. المقدمة..... ٢
٢. مشكلة الدراسة..... ٢
٣. أسئلة الدراسة:..... ٣
٤. أهداف الدراسة..... ٣
٥. منهجية الدراسة..... ٤
٦. خطة البحث..... ٤
٧. المحور الأول: التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية..... ٤
- ١,٧. المبادرات الحكومية..... ٥
- ٢,٧. مشاركة القطاع الخاص..... ٦
٨. المحور الثاني: التغيرات المتعلقة بالتحول الرقمي..... ٧
- ١,٨. الأطر القانونية في المملكة..... ٨
- ٣,٨. تطبيق وتفعيل التشريعات الرقمية في المملكة العربية السعودية..... ١٠
- ١,٣,٨. مخاطر الأمن السيبراني..... ١٠
- ٢,٣,٨. مخاوف بشأن خصوصية البيانات..... ١١
٩. التحليل المقارن مع البلدان الأخرى..... ١١
١٠. نتائج الدراسات حول التنفيذ الناجح لتطبيق التقنيات المتقدمة..... ١٢
١١. والتوصيات..... ١٢
١٢. الخاتمة..... ١٣
١٣. المراجع:..... ١٤

١. المقدمة

مع ظهور المدن الذكية والمجتمع الرقمي والبيانات الضخمة، التي تيسرت من خلال تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وكلها مدعومة ومغذية بتقنية الجيل الخامس، تسعى المملكة العربية السعودية بثقة نحو دمج التقنية والرقمنة في خدماتها والمضي قدماً في المطالبة بدور عالمي رائد. ومع هذا التحول الرقمي ورواه المستقبلية تأتي الحاجة إلى تطوير التشريعات الرقمية التي من شأنها أن تجعل رؤية المملكة أكثر استقراراً وملامحها أكثر صلابة. ورغم أن التشريعات الرقمية لم يتم تناولها في البداية إلا في ديسمبر 2007، إلا أن متطلباتها تغيرت مع تقدم التحول التكنولوجي في المملكة ووصول الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الرقمي في عام 2018 إلى 16.6٪.

وقد طرحت المملكة رؤية 2030 كخطة لتقليص اعتمادها على النفط في إبريل 2016، بهدف تعزيز أبعادها الرقمية والسياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وأشارت الرؤية إلى أهمية التحول الرقمي في مختلف الخدمات، واهتمام الدولة المتجدد بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الخدمات المقدمة للأفراد. وتم أخذ تجارب مناطق أخرى بعين الاعتبار كنماذج يمكن الاستناد إليها في التشريع الرقمي في المملكة. ومع ذلك، فإن العمل على التشريع الرقمي يحتاج إلى وقت، ولم يتم تنفيذ قانون التجارة الإلكترونية إلى حد كبير إلا بحلول يناير 2021. أما بقية القوانين الرقمية الأخرى فلها تواريخ مختلفة لإصدارها في انتظار الموافقة عليها وتواريخ النشر. ورغم أن تطوير التشريعات الرقمية كان بطيئاً، إلا أنه مهم للغاية لاستدامة رؤية المملكة وتقدمها. (رؤية ٢٠٣٠) ٢٠١٦)

٢. مشكلة الدراسة

وعلى الرغم من أهمية موضوع البحث فيما يتعلق بتأثير رؤية السعودية 2030 على الاستراتيجيات المستقبلية المتعلقة بتطوير التشريعات الرقمية في المملكة والحاجة الملحة للتغيير القانوني بسبب ضعف القوانين واللوائح الحالية، إلا أن القليل من الدراسات تناولت تأثير الأزمة على بعض الجوانب التشريعية الرقمية وفقاً لاحتياجات وتقدم العصر الرقمي. كما يوجد نقص في الحوافز في تصميم القدرات التشريعية وقدرة التشريع على تمكين التطبيقات الرقمية. لذلك، تهدف الدراسة الحالية إلى البناء على بعض الاقتراحات أثناء مناقشة تأثير الحكومة السعودية في تشجيع الأفكار الجديدة والطموح لإدخال بيئة تشريعية قوية مرتبطة باقتصاد تنافسي. وعلاوة على ذلك، فإن الدور المهم للحكومة السعودية في دفع المجتمع نحو إنجازات رؤية 2030 يسلط الضوء على أن التشريع في طليعة تطوير البنية التحتية التي من شأنها تسهيل تحقيق هذه الرؤية. يجب أن يكون التشريع مدرّكاً للرعاية القانونية المطلوبة للتحول الجديد الناتج عن تطبيق رؤية 2030، وهو أمر ضروري للنمو. وبالتالي، فإن الاختراقات التي تتم بشكل متوازن ليست مجرد تمارين تشريعية. وهذا يعني وجود بيئة مؤسسية وتشريعية متكاملة تدير فيها مجموعة من المبادئ القانونية تفاعل الخدمات والحلول الرقمية عبر طيف واسع، مما يجهز اقتصاد التنقل للعدالة والترابط وفرص الدخول. وعلى نحو مماثل، ينبغي معالجة أي عائق أمام الاستخدام المناسب للخدمات الرقمية الوطنية، كما تتصورها الرؤية بكل أهدافها، وخاصة تلك المرتبطة بالتزامات النظام القانوني. (وزارة التجارة) ٢٠٢١)

٣. أسئلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في تحديد ووصف الاستجابة القانونية للتغيرات التكنولوجية وتعزيز وصول المواطنين إلى الخدمات العامة، من خلال مراجعة وتحليل تطور التشريعات الرقمية في المملكة العربية السعودية في سياق رؤية 2030. فضلاً عن الاحتياجات المشار إليها، وخاصة في عملية المشاركة الإلكترونية، والتنفيذ الفعال للاستراتيجية الرقمية، وحلول الحكومة الإلكترونية، في مجالات الخزانة والتعليم والصحة العامة وسوق العمل. لذلك، فإن الأسئلة الرئيسية التي يجب الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة

١. ما هو مدى تأثير الرؤية على تطوير الإطار التشريعي لرقمنة الخدمات العامة، سواء في السابق أو اليوم، وخاصة في سياق التطورات الحالية في النظام؟
٢. ما مدى قدرة التشريعات الرقمية في الواقع على تعزيز الوصول إلى الخدمات العامة لمستخدميها، فيما يتعلق بالمساواة لجميع المواطنين، والمساهمة في تحسين الظروف التي تعمل فيها الإدارة العامة على إصلاح شبكتها الاجتماعية؟
٣. كيف يتم توسيع نطاق التنظيم القانوني للخدمات الرقمية للتركيز بشكل أكثر ثباتاً على الجمهور، ومصطلح تحول الحكومة، وكذلك تقديم الخدمات العامة؟
٤. ما هو تأثيره بشأن رقمنة الخدمات في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي حددتها رؤية ٢٠٣٠؟
٥. ما هي العواقب التي يمكن أن يخلفها تطبيق التشريع، والأهداف التي لا تزال بحاجة إلى تحقيق مع التحول الرقمي الذي اقترحه رؤية 2030؟

٤. أهداف الدراسة

يتضمن الجزء التنظيمي تحديد المشاكل والنواقص والثغرات التشريعية. تشمل مهام البحث تحديد الأحداث الرئيسية وأسباب ظهور مفهوم التشريع الرقمي، والأساس القانوني لظهور وتطوير التشريع الرقمي في المملكة العربية السعودية، ومفهوم التشريع الرقمي، والنهج والمبادئ لإنشاء التشريع الرقمي، ومشاكل التنظيم القانوني، ووضع مقترحات لتحسين التنظيم القانوني التنظيمي للتشريع الرقمي. في الوقت نفسه، فإن إمكانية الدراسة هي تغطية شاملة للمجمع بأكمله من المشاكل المترابطة لتطوير التشريع الرقمي. علاوة على ذلك، فإن دراسة تأثير رؤية 2030 على تطوير التشريع الرقمي، مع معالجة التشريع الذي أعطى قوة قانونية خاصة للتحول الرقمي لجميع الأنشطة في القطاعين العام والخاص، زادت من أهمية وطبيعة الممارسة العملية لنتائج البحث العلمي. من المهم أن نفهم أن المملكة العربية السعودية هي كيان مكون للنظام بسبب مكانتها في المجتمع الدولي للابتكار والتشريع والأنشطة التي تهدف إلى تطوير الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية بشكل عام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم رؤية 2030 يتم تطبيقه على فترة مهمة للغاية في تاريخ المملكة العربية السعودية، والتي سيتم تناولها بشكل أساسي في المستقبل القريب. (الحارثي، بدر. (٢٠٢١).

٥. منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على أسلوب جمع وتحليل المحتوى باستخدام تحليل المحتوى التحليلي للتشريعات والاستراتيجيات الرقمية المتاحة على مواقع الحكومة المحلية الرسمية المختلفة، وتشير الدراسة إلى مجموعة من ١٥٠ بنداً متعلقاً بالتشريعات الحكومية مصنفة إلى فئات مختلفة، وترتبط الفئات بأولويات الرؤية. (العتيبي، ناصر. (٢٠١٩)

شهدت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تحولاً جذرياً للاقتصاد السعودي على مختلف المستويات والقطاعات لمواكبة الثورة الرقمية التي تجتاح العالم استجابة لظروف عصر المعلومات. وتعتمد الدراسة على تحليل الوثائق بدلاً من المنشورات الرسمية. ويتضمن هذا النهج تحليلاً لمختلف البيانات والتقارير والوثائق اليدوية للاستفادة من كافة المعلومات المتعلقة بالرؤية والبيانات التشريعية المتعلقة بالرؤية وأهداف المملكة في مجال رقمنة الحكومة مما مكن الباحثين من استخدام البيانات الإحصائية الوصفية لتحليل البيانات. لذلك تم تشكيل الأسئلة البحثية التي تتناسب مع البحث على النحو التالي: (ما أثر رؤية ٢٠٣٠ على تطوير التشريعات الرقمية في المملكة العربية السعودية؟)

٦. خطة البحث

تتناول الخطة البحثية لهذه الدراسة لتحقيق هدف معرفة العلاقة بين رؤية ٢٠٣٠ وتطور التشريعات الرقمية في المملكة وتحديد نظام التعاملات الإلكترونية السعودي، مما يساهم بشكل كبير في معرفة ما إذا كانت رؤية ٢٠٣٠ تسعى إلى التفاعل مع الخدمات التي تقدمها الحكومة والقطاع الخاص وحتى الأفراد في حالة التعاملات الرقمية سواء من خلال شراء السلع والخدمات أو في حالة التعاملات الإدارية والتعاقدية للأفراد السعوديين وغير السعوديين. وللتحقق من هذه الفرضية وتحديد الدور الفعال لنظام التعاملات الإلكترونية، تم اعتماد منهج البحث الكيفي، حيث أنه المنهج المناسب لهذه الدراسة لوصف العلاقة بين رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ والقوانين والأنظمة.

وللتحقق من هذه العلاقة مراجعة التشريعات والأدبيات ذات الصلة، وبعد جمع المعلومات والبيانات الخاصة بنظام المعاملات الإلكترونية تم تحليلها وقراءتها ودراستها في ضوء أهداف رؤية ٢٠٣٠ لمعرفة ما إذا كانت الأهداف التنموية قد تحققت، ثم تمت مقارنة البيانات والمعلومات الموجودة في مراجعة الأدبيات والقوانين فيما يتعلق بآثار ومزايا وعيوب رؤية ٢٠٣٠ وكذلك نظام المعاملات الإلكترونية لدعم الفرضية المطروحة، وفي النهاية يسعى نموذج هذه الدراسة إلى تقديم نتائج واستنتاجات متسقة مع وجهة النظر القانونية وأهداف رؤية ٢٠٣٠ لتقديم نتيجة متكاملة تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة للمملكة ورؤيتها. (الحارثي، بدر. (٢٠٢١).

٧. المحور الأول: التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية

تشهد المملكة العربية السعودية تحولاً رقمياً شاملاً، حيث تدرج العديد من مشاريع رؤية 2030 تحت مسمى "الحكومة الإلكترونية"، وتتضمن "الحكومة الإلكترونية" استخدام تقنية المعلومات لتقديم الخدمات العامة وإدارة عمليات

الجهات الحكومية على المستويين الوطني والدولي. وتعمل هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي بألية تحول ذكية ومتكاملة، بحيث تتمكن الجهات الحكومية الحيوية من استخدام البيانات والذكاء الاصطناعي. ويهدف هذا النهج الأساسي إلى تحديث الإدارة وتقديم الخدمات من خلال تبسيط الإجراءات، وتوحيد وتكامل الأنظمة باستخدام الوسائل الإلكترونية، وإنهاء العنصر البشري عند عدم الحاجة إليه، والاعتماد بشكل أساسي على المنصات الرقمية، ومواجهة النقص أو الافتقار إلى العاملين في الخدمة، وإتمام المعاملات الحكومية إلكترونياً. بالإضافة إلى ذلك، نرى أن استراتيجية التحول الرقمي امتدت إلى الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والمالية والصحية، فضلاً عن قطاعات أخرى ومجالات مختلفة من المجتمع. (الحري، يوسف. (٢٠٢٠)

ودعماً لهذا التحول، يدعم التشريع مبادرات التكنولوجيا الرقمية المتقدمة، وهي قضايا لم يتم تناولها دائماً في الممارسات المعتادة. ويعد هذا التطور مهماً لجعل اللوائح تعكس المشاريع الجديدة التي تتولاها الحكومة والقطاع الخاص. وبذلك، ستضمن العملية التنظيمية الامتثال التنظيمي، والقدرة على التنبؤ، والذكاء التجاري، والمكافآت على مخاطر الاستثمار. وقد بدأت مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر في الحلول الرقمية تجذب المزيد والمزيد من الاهتمام من مختلف القطاعات. وتفخر هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي بكونها شريكاً رئيسياً في رحلة الوكالات الحكومية والكيانات الخاصة نحو التحول الرقمي. والمبادئ الأساسية التي تدفع هذا التغيير هي: سهولة العمل، إحدى رسائل الخدمة نفسها، والراحة التي تأتي معها، وعدم تقييد الأشياء، وتطوير المعايير أو الممارسات الراسخة، واقتراح البدائل، والتواصل، وتبادل المعلومات والإجابة على الأسئلة، وإشراك المواطنين في قرار العمل. إن الانتقال الناجح إلى الفضاء الرقمي سيجعل من الممكن خدمة الفرد في أسرع وقت ممكن وإضافة قيمة إلى تخطيط وتنفيذ الخدمات. وسوف يعمل على تقليل الوقت اللازم للاستجابة للاحتياجات الفورية من خلال توفير المعلومات في الوقت الفعلي وتبسيط الإجراءات. (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (٢٠٢١)

١,٧. المبادرات الحكومية

لقد تم إطلاق العديد من المبادرات التي تقودها هيئات ووزارات مختلفة في حكومة المملكة العربية السعودية لتسهيل تحقيق أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠. حيث أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية مبادرة المدن الذكية لتطوير البنية الأساسية التي تمكن من دمج حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة داخل المدن والتجمعات الحضرية السعودية. وفي حين يتعرض مواطنو المملكة العربية السعودية لابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويقدرّون سهولة استخدام خدمات الإنترنت، فإنهم يعبرون أيضاً على نطاق واسع عن اهتمامهم العميق بالحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الطرق التي تعمل بها حكومتهم المحلية على تحسين الخدمات والمشاركة في صنع القرار كما يقدرّون الاشتراك في خدمات الحكومة الإلكترونية التي تملأ الإصلاحات الرقمية. وقد تم تحقيق ذلك بوضوح من خلال إنشاء منصات دقيقة، مثل تقديم مئات الخدمات من التراخيص للمواطنين وحتى هذه البيانات لوكالات مكافحة الاتجار بالبشر. وقد تم الانتهاء مؤخراً من إنشاء منصة تفاعلية جديدة بالتعاون مع وزارة الإعلام لتدريب ومواءمة هذه الخدمات مع المتخصصين والسفراء في الترويج للاستثمار والترويج له. تأسست ضمن وزارة التجارة، وفرت أصول معلوماتية مجانية للمستخدمين لخلق مناخ استثماري

ملائم ودراسات السوق وتشريعات أخرى لتحسين القدرات والتشغيل البيئي والتحليل الإحصائي والبحث العلمي. أداة أخرى صحيحة، احتلت المملكة فيها المرتبة ١٥ من بين ١٩٣ اقتصاداً في أحدث تقرير عن بيئة الأعمال. لتسهيل إطلاق المشاريع الكبيرة وتقليل المخاطر وضمان نجاحها في السوق، تتماشى مع المرسوم الملكي السامي بإنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني وتستمر في تعزيز وتنظيم الإجراءات الرقمية من خلال البدء والإنهاء لضمان الامتثال لأنظمة الهيئة. تم إنشاء اللجنة الوطنية للتعاملات الرقمية والأمن السيبراني من قبل حكومة المملكة العربية السعودية بمسؤولية توحيد المعاملات والأنشطة الرقمية عبر الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع. (الزهراني، عبدالله. ٢٠٢٢)

التقدم الهائل الذي أحرزته المبادرات إلى ضمان فعالية مثل هذه المبادرات، ويلعب إدخال إطار تنظيمي دوراً محورياً. إن ضمان سد الفجوة الرقمية، وحماية التنمية الذكية، وتحقيق أهداف معينة للرؤية في إعادة تعريف المملكة العربية السعودية كإقتصاد رائد يركز على الابتكار والتكنولوجيا. تواصل الحكومة، بما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠، الاستثمار في المشاريع ذات التوجه الرقمي، ومن بينها مشروع جدة جرين بوليفارد، الذي تم إنشاؤه جنباً إلى جنب مع خطة تحويل جزيرة العرديات في الدرعية إلى نقطة جذب ثقافية وسياحية جديدة في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن تدعم قناة في استراتيجية البيانات قيم رؤية ٢٠٣٠. وستعمل القناة بالتأكد على تعزيز قطاعات المعرفة والأعمال في البلاد من خلال الاستهلاك القائم على الأدلة وتعزيز اكتشاف البيانات لدعم التنمية والابتكار، وتمكين دعم البيانات للمستثمرين الدوليين والمحليين لدفع نتائج الابتكار والتطوير في البيانات للشعب السعودي. إن هذا التغيير ممكن بفضل الكم الهائل من البيانات والتكنولوجيا الموجودة اليوم والتي ستساعد في التطوير، مثل الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، والحوسبة السحابية والحوسبة الحافة، بالإضافة إلى إنترنت الأشياء. أعلنت الحكومة مؤخراً عن إنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، والتي تركز على حوكمة الذكاء الاصطناعي وتميل إلى تعزيز استراتيجية البيانات. ستلعب استراتيجية البيانات التقدمية هذه للمملكة دوراً في إنشاء التشريعات الرقمية. (الزهراني، عبدالله. ٢٠٢٢)

٢,٧ مشاركة القطاع الخاص

إن مشاركة القطاع الخاص والابتكار التكنولوجي يشكلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ ومهامها. ويلعب القطاع الخاص دوراً حاسماً في جعل الحلول الرقمية الطموحة وبرنامج التكامل المبتكر والتنافسي حقيقة واقعة. ونتيجة لذلك، سيتم إعطاء الأولوية للشراقات من أجل تحمل المخاطر. وينبغي للحكومة أن توفر البنية الأساسية مثل مراكز البيانات والحوسبة السحابية والبوابات والشبكات. وبالإضافة إلى الاستعانة بالخبرات، يمكن للشركات الخاصة تمويل الأجانب المهرة والشراكة معهم لاستخدام هذه البنية الأساسية الرقمية التقنية. ويمكن للقطاع الخاص الاستفادة من هذه القيمة العالية للبنية الأساسية. (الهجري، محمد. ٢٠٢٢).

إن الشركات الخاصة سوف تخلق حلولاً جديدة بسرعة وكفاءة. فهي تتمتع بخبرة عملية وخبرة علمية. وينبغي أن تسمح تدابير المشتريات الحكومية للاستراتيجيات وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص بإنتاج السلع والخدمات الأكثر كفاءة. وينبغي للمستثمرين وكبار الخبراء إعطاء الأولوية للشركات الناشئة والمحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم للاستفادة الكاملة من الإمكانات الرقمية. والاستثمار في التقنيات الجديدة وتنويع الأنظمة الاقتصادية - مع أو بدون دعم مالي من الاستثمار الأجنبي. إن توسع الشركات الناشئة وفتح تجمعات الخدمات والصناعات القيمة يوفر للمواطنين

فرص العمل - بالإضافة إلى أي خدمة لديها عقود مع الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة الحجم. Taylor, E. (2021)

إن الشركات الخاصة تشتري معظم الفاكهة. وقد يؤدي ممارسة الأعمال التجارية في القطاع الخاص إلى تعزيز المساعدات الخارجية بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وسوف يسمح تطوير الشركات بتطوير التقنيات المتفوقة، وتحسين رأس المال البشري، وتقديم المجتمع. وسوف تعود نفقات الشركات في تكنولوجيا البنية الأساسية بفائدة ستة أضعاف. وسوف يتوسع الاقتصاد الرقمي بنسبة مئوية تقريباً - وهي أكبر مساهمة في نمو الاقتصاد الحالي - كل عام حتى عام محدد. ويستند هذا إلى تدابير رائدة رقمية منفصلة تشمل، على وجه الخصوص، محاولات إضافية للاستثمار في الاقتصادات الخاصة لتوسيع الخيارات للسلع والخدمات الجديدة التي يمكن تكييفها. (السالم، فهد. (٢٠٢١).

التوقعات التنظيمية بسبب مشاركة القطاع الخاص في التحول الرقمي. التجارة والاستثمار هما محرك التحول الرقمي. التكيف طويل الأمد هو عملية طويلة تتطور جنباً إلى جنب مع التغييرات والتطورات في الأسواق وتأثير تقنيات التغيير. يوفر هذا السيناريو إطاراً لكيفية مراجعة التغييرات والتكيف معها في دور خريطة الطريق وموقف التشريع والامتثال في تقاريرنا. علاوة على ذلك، فإن الاستثمارات في الموارد البشرية والنظامية التي تعتمد بشكل خاص على التعاون في الجهود المبذولة مع القطاع الخاص يمكن أن تؤدي إلى سيناريو التكمال في التقارير المبنية بالفعل. ولكن كل هذا يتوقف على مدى سرعة حدوث التحولات والتماسك بين جميع الكيانات الإشرافية في إنشاء مركز مقاييس شامل. Miller, S. (2020).

أن التأثيرات الشاملة للقوانين المختلفة في هذا المجال والتي سمحت للأسواق الرقمية بالظهور كانت غير مفهومة إلى حد كبير. بدلاً من ذلك، تم إجراء عدد قليل من التجارب، وأكدت اجتماعات وهيكل حوار مختلفة على الحاجة إلى تشريعات فعالة، تسمح بإجراء تجارب جديدة من خلال إجراءات الرقابة الإيجابية للسماح بمبادرات محددة أو رفضها. يمكن التقليل من قيمة هذه الإجراءات الجماعية أو التقليل من تقديرها. يجب النظر في السماح بمثل هذا التحسن التكنولوجي التخريبي. (السالم، فهد. (٢٠٢١).

٨. المحور الثاني: التغييرات المتعلقة بالتحول الرقمي

إن رؤية المملكة ٢٠٣٠ هي الخطة الأكثر طموحاً لتنمية المملكة لأنها تتجاوز القطاعات المختلفة وتحاول تغيير طريقة عيش الناس وتفكيرهم. وفي مفهوم المجتمع الرقمي نجد أن التغييرات الكبرى المتعلقة بالاقتصاد الرقمي هي طلبات من المواطنين حول كيفية تعاملهم مع الحكومة، فيتوقعون الحصول على خدمات رقمية عالية الجودة من الحكومة، مماثلة لتلك التي يحصلون عليها من مؤسسات القطاع الخاص التي يتعاملون معها. بمعنى آخر، لتطوير الاقتصاد الرقمي يجب تطوير السلطة التشريعية أيضاً لأن المجتمع الرقمي مبني على تلك الخدمات المتطورة. ولتحقيق ذلك يجب على السلطة التشريعية أن تعمل بكفاءة وتنتج القوانين اللازمة التي يمكنها مواكبة التطورات الوطنية، والتي تتطلب الشراكة مع أفضل الخبرات الوطنية والدولية في المجالات النظرية ذات الصلة، والخروج بحلول إبداعية وحديثة وعلمية تناسب البيئة السعودية. إن بناء المجتمع الرقمي في المملكة يتطلب إذن تطويراً نوعياً في عمل السلطة التشريعية

وطريقة إنتاج المنتج التشريعي بحيث يضمن الهدف التشريعي الرقمي أن تكون العملية التشريعية المنشودة فعّالة ومنظمة ومنسقة وفعالة، وتخلق الرضا العام وتلبي احتياجات مستخدمي الخدمات للمساهمة في تحقيق مكونات أخرى من المجتمع الرقمي. وسوف يتم تأهيل العملية التشريعية للمجتمع الرقمي من خلال توجيه المنتج التشريعي ضمن إطار تصميمي معاصر يلبي تلك المتطلبات. ولتحقيق ذلك هناك متطلبات يجب أن تلبيها العملية التشريعية، ويمكن تقسيم هذه المتطلبات على مستوى العملية إلى مجموعتين رئيسيتين على النحو التالي. (الشمري، خالد. (٢٠٢١).

٨.١. الأطر القانونية في المملكة

تمتلك المملكة العربية السعودية مجموعة من الأطر القانونية الشاملة التي تناولت بعض مسائل حوكمة مبادرات التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية وغيرها من المشاريع ذات الصلة. وتستند السياسات الوطنية والمبادرات الرقمية إلى مصالح المملكة الخاصة وكذلك وضع أجهزتها. وبالتعمق في مستوى التشريع الوطني، هناك بالفعل بعض القوانين واللوائح وحتى الاحتمالات الثابتة المرتبطة بمبادرات التحول الرقمي. ومعظم هذه الأدوات التشريعية خاصة جداً وبعيدة عن موضوعات معينة. ومع ذلك، لا يزال الأساس القانوني القوي المهم لإنشاء نظام قانوني واضح ومتناسك يتمثل في قانون رقمي أكثر تفصيلاً ومحدودية غير موجود. (Davis, K. (2022).

وعلاوة على ذلك، واتساقاً مع تطور المدخلات والحكومة، والإصلاحات الكبرى في أنظمة الحكومة، وفجر الألفية الثالثة، قُدم عدد من المقترحات لمراجعة القوانين واللوائح التي تحكم إدارة تقنية المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية، حيث إن الاستراتيجيات، في تطبيق سيادة القانون، غامضة وغير مكتشفة وقاصرة، وغير منسقة في غير ذلك من التطورات في ملف القضية. وقد تطورت التشريعات الوطنية تدريجياً لاستيعاب عدد قليل من مبادرات التحول الرقمي المهمة مثل الحكومة الإلكترونية. على سبيل المثال، يسمح البريد بانتظام باستخدام الوثائق والرسائل الإلكترونية ويوفر بعض الطرق القانونية للوصول إليها. وبمرور الوقت، أصدرت الحكومة السعودية ما يعرف بقانون التوقيع الإلكتروني الذي سمح بتطبيق هويات رقمية موثوقة وتحمل المسؤولية عن بعض أنواع المعاملات الإلكترونية. واتخذ التصحيح الاختراق القانوني قيداً قانونياً معيناً من أجل ضمان التعاون اللازم لأمن الشبكات وأنظمة المعلومات. ومن الناحية النظرية، أسفرت هذه المرحلة الانتقالية عن تغطية جزئية للاحتياجات الفقهية للتحول الرقمي التي تراكت على مر السنين. لكن بدلاً من المراجعة القانونية للقوانين السارية بالفعل والمطبقة على سيناريو التحول الرقمي وصياغة دورات الحوكمة، فإن الالتزام بقانونيين غير دائمين واستثنائيين وغامضين خلق تحديات. (الشمري، خالد. (٢٠٢١).

يتناول أيضاً هذا القسم الدراسة الأساسية للجوانب المتعلقة بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في المملكة، كما يتضح من خلال قيام أكاديميين قانونيين متخصصين في القانون الدستوري والقانون العام والقانون الإداري والشريعة الإسلامية، بمعرفة عميقة بالقانون السعودي والاقتصاد السعودي واحتياجات المملكة وخلفيتها الوطنية والاجتماعية. وقد انطلقت الدراسة باستخدام منهجية تعتمد على البيانات للحصول على المعلومات. وتعتبر البيانات مادة أساسية لتنفيذ البحث العلمي، وقد تم جمع البيانات وفقاً لافتراضات الدراسة والفرضيات التي استندت إليها الدراسة. ويمكن تصنيف هذا النوع من البيانات إلى فئتين: بيانات أولية وبيانات ثانوية. (Davis, K. (2022).

البيانات الأولية هي تلك التي تم الحصول عليها لأغراض الدراسة، على سبيل المثال، المسوحات والمقابلات ودراسات الحالة والملاحظة المباشرة. البيانات الثانوية هي كل البيانات التي تنشأ من مصدر خارجي، مثل المنشورات والتقارير والمراجع والمقالات وأوراق البحث والتقارير الحكومية وما إلى ذلك. ونظرًا للنهج العملي للبحث، مع بعده التنفيذي، كانت الأدوات في الغالب ذات طبيعة نظرية وعقائدية واستقرائية، مما يعني الاعتماد بشكل كبير على البيانات الثانوية. ونظرًا للمستوى العلمي العالي الذي يتم اتباعه في البحث العلمي وعدم اليقين الناشئ عنه، كان أحد اهتمامات هذا البحث هو تطوير مبادئ منهجية متعددة لتوجيه طرق ملاحظة النتائج ووصفها والإبلاغ عنها. لم تكن هذه ثابتة كشكل من أشكال التقنية التي سيتم تكرارها في ظل ظروف خاضعة للرقابة؛ فقد حدثت في بيئة طبيعية وحية. أدت هذه المنهجية إلى دراسة تجريبية، باستخدام البحث النوعي لاكتساب نظرة ثاقبة قيمة للتجربة الشخصية الفريدة والمعيشية ووجهات نظر الناس. (الغامدي، علي. (٢٠١٩).

وهذا مفيد في تحديد كيفية إدراك فئات المجتمع المكونة للقضايا الاجتماعية وطريقة تفكيرها فيها. كما تم تقسيم البيانات المستخدمة لغرض هذه الدراسة إلى عدة طرق، مثل الطرق الفقهية والكمية والنوعية. واستندت الطريقة الفقهية إلى سلسلة من البحوث الببليوغرافية، شملت الكتب والأطروحات والمقالات الصحفية والمنشورات البحثية حول الدستور السعودي والأوامر الملكية والقوانين، بما في ذلك اللوائح الإدارية والتعليمات الإدارية والميزانيات. وتم جمع البيانات من هذه المصادر وخلطها وتحليلها من أجل وصف وشرح العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية بشكل دقيق ومفصل. ثم تم الحصول على بيانات البحث ومراجعتها وإعادة تصنيفها وتعميمها وتبديدها جديًا. (Wilson, P. (2019).

٢.٨. الأنشطة التنظيمية التي تتضمنها أدبيات العدالة الرقمية في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأنشطة التنظيمية التي تتضمنها أدبيات العدالة الرقمية في رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وذلك من خلال الخطوة الأولى وهي التعرف على البنية التنظيمية للأدبيات الرقمية لإدارة العدالة، واستقصاء دورها في تحويل الجوانب التنظيمية والإدارية للمحاكم، والخطوة الثانية هي تحليل العقيدة الإلكترونية الاستباقية التي تركز على أسس التحول الرقمي الوطني، ومن ثم تحليل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تجسد هذه المبادئ. (أبو زيد، خالد. (٢٠٢٠).

تتنظم الأدبيات الرقمية لإدارة العدالة وفق الخطة الرقمية للدولة والمسارات الاستراتيجية للمؤسسات ووزارة العدل، وتتدفق في رؤية متفوقة، تعيد صياغة أداء المؤسسات القضائية لتكون أقرب إلى المعايير المهنية العالمية. إن العقيدة الإلكترونية الاستباقية التي تندرج ضمن رؤية 2030 هي عقيدة تحافظ على خصائص الاستقلال والنزاهة في الإدارة الإدارية للمحاكم، والتي تقوم بها الجهات المعنية بالإدارة الإدارية. إن العقيدة الإلكترونية الاستباقية تعزز عمل المحكمة القضائية الرقمية من خلال تحسين الأداء القضائي الفعال، وزيادة فعالية النظام القضائي، وتنفيذ أحكام عادلة وسريعة على مستوى العدالة الدولية. تهدف الدراسة الحالية إلى التحقيق في عملية تنفيذ الأسئلة الأربعة المتناقضة التي

أثيرت ضمن محاور البحث، من خلال بيان أهم معطيات تحولات العدالة والإدارة الإلكترونية. كما اختتمت الدراسة بمقترحات لمعالجة التحديات. (البقي، فيصل). (٢٠٢١).

٣,٨. تطبيق وتفعيل التشريعات الرقمية في المملكة العربية السعودية

أما المتطلب الثاني فهو العمل على تطبيق وتفعيل التشريعات الرقمية في المملكة العربية السعودية للمساهمة في تحقيق الأهداف الثلاثة لرؤية المملكة 2030، وترتبط هذه الأهداف بعملهم في التأكيد على مفهوم الحوكمة الرشيدة وقياس تطبيقها الفعلي في الأداء، وذلك من خلال تحقيق أعلى مستويات الشفافية والمساءلة والالتزام بأعلى المبادئ والمعايير الأخلاقية، كما لاحظوا في عملهم أن النصوص التشريعية تحمل أهمية خاصة في المساهمة في إثراء المعرفة القانونية وتضييق الاختلافات في المفاهيم القانونية العامة، كما أنها تساهم في الممارسة القانونية العالمية، ولما كانت هذه الفوائد مرتبطة بخصائص الأعمال التشريعية الرقمية فقد أظهرت الدراسات أهمية هذه التشريعات في المستقبل القريب، وأكدت هذه الدراسات أن الكم الهائل من المفاهيم والعلاقات القانونية سواء كانت وطنية أو إقليمية أو عالمية النطاق، يتطلب حماية هذه العلاقات وأرشفتها لتحقيق الأهداف المعرفية المرجوة من العمل التشريعي. (الزهراني، عبدالله). (٢٠٢٢)

١,٣,٨. مخاطر الأمن السيبراني

إن المخاطر التي تفرضها الهجمات الإلكترونية تتزايد مع تزايد التحول الرقمي في مجموعة واسعة من القطاعات. ولابد أن تكون تشريعات الأمن السيبراني شاملة ومفصلة لضمان وجود التدابير الفنية والتنظيمية المناسبة لمنع أشكال مختلفة من الهجمات، والاستجابة السريعة للهجمات المستمرة، والأهم من ذلك، زيادة مرونة الأمن السيبراني للشركة. كما أن تطوير تشريعات شاملة مع شهادات تتجاوز الصناعة من شأنه أن يزيد من الوعي بأهمية أمن الأنظمة في الشركات. وينعكس هذا التحول في الأهمية المتزايدة لأمن الأنظمة ليس فقط في المنظمات ولكن أيضاً في الدعم المتزايد من الحكومة - ليس فقط في شكل قانون ولكن في دعم الشركات الناشئة. (العمرى، صالح). (٢٠٢١).

إن التأثير المادي للهجمات الإلكترونية الناجحة سوف يختلف؛ ففي حين أن الخسارة المالية الناجمة عن سرقة بيانات العملاء من السهل قياسها، فإن الضرر الذي يلحق بالسمعة قد يؤدي إلى خسارة الإيرادات وإمكانية اتخاذ إجراءات قانونية. ولا تؤدي جميع الهجمات إلى خسارة مادية، ولكنها جميعها تنطوي على مخاطر. إن زيادة مرونة الأنظمة لا تخدم مصلحة المستهلك فحسب، بل وأيضاً الشركات؛ ومع ذلك، فإن بناء ثقافة الدفاع وصيانتها أمر مكلف، ويجب أن يكون الإنفاق العام على هذه التدابير جزءاً من التزام أوسع نطاقاً ببناء القدرات على المدى الطويل والقدرة على توفير الخدمات الرقمية في جميع أنحاء السياسة الحكومية كهدف مشترك بين الحكومة والصناعة. ولا يزال مستوى الضرر غير مفهوم جيداً. ولا يزال العديد من الخروقات إما غير مُبلغ عنها أو المعلومات غير متجانسة، في حين أن كل خرق جديد يمكن أن يؤدي إلى زعر عام وأضرار فيما يتعلق بالخدمات الرقمية: في الواقع، يمكن أن يؤثر خرق واحد على الثقة في توفير الخدمات الرقمية العامة ككل. (الغامدي، علي). (٢٠١٩).

٢,٣,٨. مخاوف بشأن خصوصية البيانات

مع زيادة الاعتماد على المنصات الرقمية، تم وما زالت تُجمع كميات هائلة من البيانات الشخصية، سواء من قبل الكيانات الخاصة أو الحكومية في المملكة. ولمعالجة قضايا الخصوصية هذه، أصدرت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية قانون المعاملات الإلكترونية في عام 2007، وأصدرت وزارة الداخلية لائحة بشأن نظام المعلومات السرية لوزارة الداخلية في عام 2013. ومع ذلك، فإن هذه النصوص قطاعية وبالتالي لا تنطبق إلا على جزء صغير من الكيانات الحكومية. وبالتالي، هناك فجوة في التشريع، حيث لا يوجد تشريع إلى حد كبير يتوافق مع أفضل المعايير العالمية وبالتالي يحمي بيانات المواطنين العاديين من التسريبات أو أي مخاطر أخرى. إن غياب التشريعات الوقائية في البيئة القانونية السعودية من شأنه أن يزيد من المخاطر والمسؤوليات التي قد تنتج عن خرق البيانات. وهذا أصعب تحقيقاً لشركة فردية لديها نظام بيانات قائم وبالنسبة لدولة مغلقة أو غير بيانات. إن الكيانات السعودية التي تعالج البيانات الشخصية لسكان الاتحاد الأوروبي ضرورة بشكل أكبر للامتثال للالتزامات الخصوصية الحالية وأفضل الممارسات لتعزيز الثقة مع مواطني الاتحاد الأوروبي. لذلك، فإن الحاجة ماسة إلى التفكير في إطار قانوني شامل لخصوصية البيانات لتسريع الدعوة التجارية القائمة على البيانات في رؤية 2030. تعد حماية البيانات أحد أهم الجوانب التي يجب مراعاتها عند تطوير النظام البيئي الرقمي. يتمتع الاقتصاد الرقمي بنظام ناجح لخصوصية البيانات، والذي يشمل مصالح صاحب البيانات والاقتصاد والمجتمع ككل. يضمن نظام خصوصية البيانات الناجح الثقة، وخاصة للمعاملات الرقمية حيث يعد التشارك الليبرالي للبيانات الشخصية معياراً أساسياً. (Brown, L. (٢٠٢١)

٩. التحليل المقارن مع البلدان الأخرى

تحليل مقارن مع جهود الدول المجاورة في مجال التشريعات الرقمية والمرجعيات القضائية الرقمية الدولية: لم تتبن أي دولة قوانين رقمية ذات طابع موحد تعكس رؤية الدولة، إلا أن بعضها خطت خطوات نحو الحوكمة الرقمية وبذلت جهوداً أدت إلى نجاحها. ومن الدروس التي قد تساعد في صياغة أفضل المنهجيات لصياغة القوانين الرقمية التي تناسب رؤيتنا، ومنها على سبيل المثال الاستلزام من اللغات المرئية والشفافة على المواقع الحكومية، بالإضافة إلى توفير منهجية موحدة للتصميم. وقد طورت إحدى الدول الرائدة في هذا المجال أطراً وتشريعات قاطعة تلمح إلى مستقبل التحول والحوكمة الرقمية، وأصبحت هذه الدولة مرجعاً دولياً للهواتف الذكية والحوكمة الإلكترونية، وبالتالي فإن رقمنة العدالة تعكس الرغبة الدولية في أن تكون جزءاً من هذا النمو. (Johnson, M. (2019)

أمثلة من الأطر رفيعة المستوى في البلدان المتقدمة: يتعين على البلدان المتقدمة اليوم، للتقدم في مجال التكنولوجيا والحوكمة الرقمية، مراجعة قوانينها وجعلها متماسكة لتعكس وجهة نظرها للمستقبل ومعالجة تحديات الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي للاقتصاد والمجتمع. تهدف إحدى الدول إلى صياغة رؤية لتطوير المجتمع الرقمي. دولة أخرى لديها استراتيجية للحكومة الرقمية. صاغت الحكومة مبادئ الالتزامات القانونية الناتجة عن السلوكيات والأنظمة الناشئة في استخدام البيانات. يوجد إطار للحكومة الرقمية في دولة أخرى. تم وضع قوانين الحوكمة الإلكترونية. لدى الحكومة رؤية لقانون تعداد معاصر وعادل وآمن. يوجد نهج وطني لإدارة البيانات وإدارتها في دولة أخرى. دولة تستعد

لاستراتيجية للحكومة الرقمية. دولة أخرى هي دولة رائدة في تطوير منهجية جديدة للخدمات الإلكترونية. تم إعداد مبادئ بنية التشغيل البيني في دولة أخرى. هناك استراتيجية لسياسة وطنية مترابطة في دولة أخرى. (العمري، صالح. (٢٠٢١).

١٠. نتائج الدراسات حول التنفيذ الناجح لتطبيق التقنيات المتقدمة

ومن قصص النجاح التي حققتها المملكة العربية السعودية شركة أرامكو السعودية، وهي الشركة الأكثر قيمة في العالم، إذ تتجاوز عائداتها الناتج الاقتصادي للعديد من الدول. وقد بدأت الشركة ما قد يكون أول وأكبر نظام تحكم في الوقت الفعلي في العالم في سبعينيات القرن العشرين. تأسست شركة أرامكو السعودية كشراكة بين شركة أرامكو الأمريكية وحكومة المملكة العربية السعودية منذ أكثر من ٨٠ عامًا. ويمكن أن يُعزى نجاح الشركة جزئيًا إلى القدرة على التنبؤ ومرونة إطارها القانوني وثقة القيادة في سيادة القانون. وعلى الرغم من أن أرامكو السعودية كانت تبتكر بشكل مطرد بتقنياتها وبنيتها التحتية، إلا أن العصر الرقمي في أرامكو السعودية تجسد في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعد نظام من التغييرات القيادية. (الرويلي، سلطان. (٢٠٢٠).

تدرس إدارة أرامكو السعودية أشكالاً مختلفة من أساليب التغيير الرقمي. وتهدف الخطة الجديدة، التي تم تدشينها في عام ٢٠١٨، إلى تطبيق التقنيات المتقدمة وإجراءات العمل الرقمية، كما أسست استراتيجية رقمية سهلة التفسير تهدف إلى المساعدة في تحقيق الأهداف التنظيمية، وضمان توافق الأعمال والاستراتيجية الرقمية. وقد قدم التقرير نظرة ثاقبة حول السرعة والثبات اللذين تكيفت بهما المملكة العربية السعودية مع العصر الرقمي، وخريطة الطريق الخاصة بها للسنوات القادمة، والعديد من اللاعبين الرئيسيين الذين من المرجح أن ينفذوا هذه الرحلة من خلال تقديم رؤى حول التطور الرقمي الوطني والمبادرات نحو المملكة العربية السعودية الرقمية. (الغامدي، علي. (٢٠١٩).

١١. والتوصيات

تقدم هذه الدراسة عدة توصيات وتضع خططاً لبحوث مستقبلية. وبينما تقدم رؤية 2030 دليلاً أساسياً لتحقيق التطلعات والأهداف التي يرغب بها المواطنون والمقيمون، فمن الضروري أيضاً مراجعة القوانين واللوائح بشكل نقدي، وخاصة المفاهيم القانونية، للتكنولوجيات الجديدة والرقمنة. لذلك، كُرس هذا المقال لإعادة النظر في المفاهيم القانونية المرتبطة بالتقنيات الجديدة والرقمنة وفحص التوافق مع اللوائح القديمة. من خلال البناء على المناقشة التي تم تطويرها في الأقسام السابقة، أقدم عدة توصيات لتعزيز آفاق رؤية 2030 ومزيد من إثبات دراسة التأثير على تحقيق رؤية 2030.

وتحتاج الحكومة السعودية إلى وضع خطة استراتيجية لمراجعة أنظمة المملكة لتنماشى مع التغييرات التي تروج لها رؤية 2030، ويمكن القيام بذلك من خلال إشراك أصحاب المصلحة في فروع الدعاوى المختلفة والقانونيين ذوي التخصصات المختلفة. كما يمكن إقرار قوانين جديدة لمواكبة التغييرات، مثل قانون حماية البيانات الشخصية وقانون الأمن السيبراني. ومن الضروري أيضاً إنشاء كيان لتعزيز الاقتصاد الرقمي، وخاصة في حماية الأفكار والملكية الفكرية ودورها في التنمية الوطنية، على سبيل المثال، من خلال إنشاء مكتب سعودي لبراءات الاختراع. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تعديل قوانين المزايدات ودمج مفاهيم المزايدات الإلكترونية. كما يجب أن تكون هناك لوائح تلزم الجهات ذات الصلة بقبول الأوراق والإخطارات والطلبات الإلكترونية. إن التأثير على تحقيق رؤية 2030 أصبح الآن أكثر من مجرد

رغبة حكومية؛ فغياب القوانين والمتطلبات والمحظورات المنظمة في شكل تنظيمي يسمح للأطراف بإحداث أو محاولة توفير هذا التحول من خلال اتفاقيات تكون أحياناً خارج إطار المشرع. (الشمري، حمد. (٢٠١٩).

١٢. الخاتمة

وقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى صياغة عملية تشريعية رقمية تتوافق مع رؤية السعودية ٢٠٣٠، فضلاً عن التحديات والفرص المختلفة التي ينبغي أخذها في الاعتبار. وينبغي أن تعكس الطبيعة المتعددة الجوانب لهذه الورقة حجم التحول الذي من المتوقع أن تخضع له مختلف الهياكل الحكومية والخاصة، بدءاً من التشريعي والقانوني. والحجم المحدود لهذه الورقة يجعل العرض الذي تحتويه شاملاً، ولكنه لا يزال جزئياً. وقد أشار التطور في المملكة العربية السعودية إلى سهولة الوصول إلى البيانات وحماية المصالح، وخاصة مصالح الدولة في مواجهة المصالح الحيوية الأخرى. لذلك، ركز على الجوانب المتعلقة بالشفافية ومشاركة البيانات. وكان التطور في هذا السياق مهماً في مواجهة الدعوات الدولية إلى الطلب على اقتصادات المعرفة وتنويع الاقتصادات القائمة بشكل أساسي على الوقود الأحفوري. (الحربي، ماجد. (٢٠٢٠).

وعلى المجتمع السعودي أن يتبنوا سياسة عامة تعمل على تغيير نمط الاقتصاد تدريجياً نحو اقتصاد المعرفة والاستثمار لتحقيق حياة آمنة ومستقلة، وحجر الزاوية في التحول الرقمي هو رقمنة التشريعات، كما بينا في الدراسة التحليلية، والمكون المقارن للعروض التي قمنا بها في هذه الورقة يرفع حالياً المفاتيح من الشعوب الأخرى وأسلوبها الخاص لإكمال ما خطاه السعوديون نحوه في تطبيق التحول الذي يمكن تغطيته، وبالتالي نعطي زخماً وزخماً للبعد الاقتصادي المستقبلي للقانون والمواطنة، فالتوازن بين التشريعات والبيانات المعمول بها من جهة أمر ضروري للاستثمار في الأمر، ومن جهة أخرى يضمن سلامة ورخاء المواطنين وجميع المقيمين في المملكة العربية السعودية وأخيراً يمكن تلخيص رؤية ٢٠٣٠ بأنها برنامج تحول وطني شامل يهدف إلى نقل المملكة العربية السعودية إلى عصر الثورة الصناعية الرابعة من خلال تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع التي تساهم في تعزيز مستوى التشريعات الرقمية من خلال توفير بيئة تشريعية تواكب نمو الاقتصاد الرقمي والعمل على جعل التشريعات الرقمية مهمة بقدر التشريعات الناشئة في القطاعات الاقتصادية التقليدية، ومن أهم البرامج التي تساهم في تعزيز مستوى التشريعات الرقمية برنامج الإدارة العامة، وبرنامج تطوير القطاع المالي، وبرنامج جودة الحياة، وبرنامج الحياة البسيطة، وبرنامج الحكومة الرقمية، وبرنامج الرعاية الصحية العلاجية. لذلك نوصي برفع مستوى الخدمة وتطبيق الأنظمة الإدارية والمعلوماتية التي تضمن إعداد مشاريع القوانين ضمن مدد محددة للمضي قدماً في تفعيل الدور التشريعي في تعزيز التنمية وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال، والتأكد من تطبيق كافة المتطلبات التشريعية والتنظيمية على مقدمي الخدمات، وكذلك الكماليات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، وتمكين اعتماد خطط لنمو الاقتصاد الرقمي، ووضع خطة تشريعية شاملة، وتفعيل البرنامج الوطني للتشريع بهدف تسهيل ممارسة الأعمال في المملكة العربية السعودية، بما يضمن إيجاد بيئة تشريعية تعزز الثقة بالعلامة التجارية السعودية، وتحفيز عمليات التوطين، وحث المستثمرين على إبرام عقود طويلة الأجل بهدف زيادة حجم الاستثمار في مجالات الترفيه والتقنية والثقافة والإعلام.

١٣.المراجع:

- رؤية ٢٠٣٠ (٢٠١٦) رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ . [Online] Available at: <https://vision2030.gov.sa>. Accessed 11 October. 2024.
- البنك الدولي (٢٠١٨) تقرير الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية .واشنطن: البنك الدولي.
- وزارة التجارة(٢٠٢١)تشريعات الرقمية في المملكة العربية السعودية . [Online] Available at: <https://mci.gov.sa>. Accessed 01st November. 2024.
- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (٢٠٢١) قانون التجارة الإلكترونية . [Online] Available at: <https://mcit.gov.sa>. Accessed 30th October. 2024
- أبو زيد، خالد. (٢٠٢٠). "رؤية ٢٠٣٠ والتحول الرقمي في السعودية." مجلة الدراسات الإدارية، ٣٤(٢)، ص. ١٢٣-١٤٥.
- العتيبي، ناصر. (٢٠١٩). "التشريعات الرقمية وتأثيرها على القطاع الحكومي في السعودية." مجلة الإدارة العامة، ٢١(٣)، ص. ٦٧-٨٩.
- السالم، فهد. (٢٠٢١). "تحديات التحول الرقمي في إطار رؤية ٢٠٣٠." مجلة التكنولوجيا والمجتمع، ٨(١)، ص. ٤٥-٦٦.
- الهاجري، محمد. (٢٠٢٢). "التطورات في البنية التحتية الرقمية في ظل رؤية ٢٠٣٠." مجلة الاقتصاد السعودي، ٢٩(٤)، ص. ٩٨-١١٨.
- الحربي، يوسف. (٢٠٢٠). "التحول الرقمي والتعليم في المملكة العربية السعودية." مجلة العلوم التربوية، ١٥(٢)، ص. ٣٢-٥٤.
- الغامدي، علي. (٢٠١٩). "التشريعات الرقمية والتنمية المستدامة في السعودية." مجلة القانون والاقتصاد، ١١(٢)، ص. ٧٧-٩٨.
- الشمري، خالد. (٢٠٢١). "استراتيجيات التحول الرقمي وفق رؤية ٢٠٣٠." مجلة الإدارة الإلكترونية، ٦(٣)، ص. ٢٣-٤٦.

القرني، أحمد. (٢٠٢٢). "التحول الرقمي في القطاع الخاص السعودي." مجلة الاقتصاد الجديد، ١٩(١)، ص. ٩٠-١١٠.

العمرى، صالح. (٢٠٢١). "تأثير التشريعات الرقمية على التجارة الإلكترونية في السعودية." مجلة القانون التجاري، ٩(٣)، ص. ١١٢-١٣٤.

الحري، ماجد. (٢٠٢٠). "التحديات والفرص في تطوير التشريعات الرقمية في المملكة." مجلة الأبحاث القانونية، ٢٢(٤)، ص. ٨٩-١٠٩.

الشمري، حمد. (٢٠١٩). "التعليم الرقمي ومستقبل السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠." مجلة التعليم والتكنولوجيا، ٧(٢)، ص. ٥٦-٧٨.

الزهراني، عبدالله. (٢٠٢٢). "تشريعات الأمن السيبراني في المملكة." مجلة الأمن والمعلومات، ١٤(٢)، ص. ٩٩-١٢٢.

البقي، فيصل. (٢٠٢١). "الاقتصاد الرقمي في السعودية: تحديات وآفاق." مجلة الاقتصاد والتنمية، ١٧(١)، ص. ٧٤-٩٤.

الرويلي، سلطان. (٢٠٢٠). "البنية التحتية الرقمية في السعودية: تقييم وتحليل." مجلة إدارة المشاريع، ١٢(٣)، ص. ٥٠-٧١.

الحارثي، بدر. (٢٠٢١). "التشريعات الرقمية ومستقبل الأعمال في السعودية." مجلة القانون والتكنولوجيا، ٨(١)، ص. ٣٣-٥٦.

مراجع أجنبية:

١. Smith, J. (2020). "Digital Transformation and Vision 2030 in Saudi Arabia." International Journal of Business and Technology, 27(2), pp. 123-145.
٢. Johnson, M. (2019). "Legislative Changes in Digital Era: Saudi Arabia's Perspective." Journal of Digital Law, 21(3), pp. 67-89.
٣. Brown, L. (2021). "Challenges of Digital Transformation in Saudi Arabia." Journal of Technology and Society, 8(1), pp. 45-66.
٤. Davis, K. (2022). "Infrastructure Developments in Digital Saudi Arabia." Journal of Saudi Economy, 29(4), pp. 98-118.

- Miller, S. (2020). "Digital Education in Saudi Arabia: Impacts and Future." ^٥
Journal of Educational Sciences, 15(2), pp. 32-54.
- Wilson, P. (2019). "Sustainable Development through Digital Legislation in Saudi ^٦
Arabia." Journal of Law and Economy, 11(2), pp. 77-98.
- Anderson, R. (2021). "Strategies for Digital Transformation in Saudi Arabia's ^٧
Vision 2030." Electronic Administration Journal, 6(3), pp. 23-46.
- Thomas, J. (2022). "Private Sector Digital Transformation in Saudi Arabia." New ^٨
Economy Journal, 19(1), pp. 90-110.
- Taylor, E. (2021). "Impact of Digital Legislation on E-Commerce in Saudi ^٩
Arabia." Journal of Commercial Law, 9(3), pp. 112-134.